

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، 7 - 2005/11/11

قضايا السياسات

البند 4 من جدول الأعمال

الاستجابة لتقييم سياسات تحفيز التنمية في البرنامج



طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة
برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2005/4-A
30 September 2005
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة لمجلس التنفيذي للنظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

كبير نائبي المدير التنفيذي (OD): Mr J.-J. Graisse رقم الهاتف: 066513-2001

رئيس مجموعة جودة البرامج (ODO): Mr P. Buffard
Ms P. Ramaswami رقم الهاتف: 066513-2317

الرجاء الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المشرفة على وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).



مشروع القرار*

يثني المجلس على مبادرات البرنامج لمعالجة التوصيات الواردة في التقييم الخارجي بشأن سياسات البرنامج ذات الصلة بتحفيز التنمية، وبأخذ علما بالمعلومات المقدمة في إطار استجابة الإدارة. كما يلاحظ المجلس أن البرنامج سيكون بحاجة متواصلة إلى دعم الجهات المانحة والحكومات لكي يتمكن من تنفيذ الإجراءات المقترحة الواردة في وثيقة "الاستجابة لتقييم سياسات تحفيز التنمية في البرنامج" (WFP/EB.2/2005/4-A).

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.



مدخل للتقييم

- 1- أقر المجلس التنفيذي في مايو/ أيار 1999 سياسات البرنامج المتعلقة بتحفيز التنمية وذلك بغية التركيز على الإجراءات الإنمائية للبرنامج بحيث تتجه هذه الإجراءات إلى تخفيض عدد ناقص التغذية في العالم إلى النصف بحلول عام 2015، وهو واحد من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. وخطط البرنامج أن يركز على تحديد أشد الأشخاص معاناة من انعدام الأمن الغذائي وتحقيق تفهم أفضل للطرق التي من شأنها أن يعيق انعدام الأمن الغذائي مقدرة هؤلاء في المشاركة في التنمية. كذلك استهدف البرنامج توضيح الخصائص الفريدة للمعونات الغذائية بالمقارنة مع الموارد الأخرى باستخدام المعونة الغذائية لإطعام الجوع، وفي الوقت ذاته، تمكين الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي من الاستفادة من الفرص الإنمائية لتحقيق أمنها الغذائي.
- 2- وقدم البرنامج، بين عامي 1999 و2001، تقريرين مرحليين إلى المجلس فيما يتعلق بتنفيذ سياسات تحفيز التنمية ونسق حافظته الإنمائية تبعاً لمبادئه. وفي عام 2003، قامت مجموعة من البلدان المانحة، وهي كندا والدانمرك وفرنسا وفنلندا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، بإجراء تقييم خارجي لسياسات تحفيز التنمية حتى يتسنى تقييم جدواها وفعاليتها وكفاءتها وتأثيرها ومدى استدامتها والتقدم الذي أحرز في مجال تنفيذها.
- 3- وقد أجري هذا التقييم بين عامي 2003 و2005 بواسطة شبكة البحوث الإنمائية، وهي اتحاد يتكون من خمس مؤسسات تقدم خدمات للمجموعات المعنية بالتنمية والمعونة الإنسانية. وقد شمل هذا التقييم بنغلاديش وبوليفيا وإثيوبيا وهندوراس ومالي وموزامبيق وباكستان. ونشرت تقارير عن كل من هذه البلدان. كذلك أصدر فريق التقييم تقريراً تجميعياً موحداً يتضمن توصيات تتعلق بالاستراتيجية والتنفيذ.
- 4- ووفقاً للتقرير التجميعي، فقد اقتصر تركيز التقييم على ما يلي:
 - ◀ التغييرات التي أدخلها البرنامج في مجال السياسات وأسسها؛
 - ◀ كيفية تنفيذ هذه التغييرات في السياسات حتى الآن؛
 - ◀ المدى الذي حققه التنفيذ في تحقيق ما هو مرغوب من مخرجات ونتائج وتأثيرات⁽¹⁾.
- 5- إضافة إلى ذلك، ينص التقرير التجميعي أن التقييم يؤدي إلى ما يلي:
 - ◀ تزويد الجهات المانحة الراعية بأراء متعمقة لها جدواها وطرح مسائل للبحث فيما يتصل بالدعم الذي سيقدم مستقبلاً إلى الأنشطة الإنمائية للبرنامج؛
 - ◀ تحديد الآليات التي يمكن أن تعزز فعالية البرنامج في تنفيذ حافظته الإنمائية؛
 - ◀ المساهمة من خلال الأدلة التجريبية في إيجاد فهم أفضل لشروط نجاح أو فشل المعونة الغذائية في البرامج الإنمائية⁽²⁾.
- 6- كذلك استهدف هذا التقييم تقديم معلومات مفيدة لكل من: (1) الدول الأعضاء في البرنامج، خصوصاً الحكومات المتلقية، (2) سائر منظمات الأمم المتحدة، (3) المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على المستوى القطري، (4) المنظمات والأشخاص المعنيين بالمعونة الغذائية وأنشطة الأمن الغذائي والحد من الفقر.
- 7- واسترشد التقييم بنصائح لجنة توجيهية تتكون من ممثلي البلدان الراعية، أما الإدارة اليومية فقد اضطلعت بها مجموعة إدارية. ودعت اللجنة التوجيهية أيضاً مدير مكتب الرصد والتقييم في البرنامج للمشاركة في عملية التقييم. وقد تكونت المجموعة الإدارية من ممثلي كندا والدانمرك وألمانيا، واضطلع ممثل ألمانيا بمهام التنسيق.
- 8- وكان أعضاء المجلس التنفيذي يحاطون علماً بصورة دورية بالتقدم الذي أحرز أثناء التقييم. وفي فبراير/ شباط 2005، عقدت مناقشات غير رسمية للإطلاع على النتائج الأولية مع أعضاء المجلس.

النتائج الرئيسية للتقييم

- 9- وقد أوجز في ملخص التقرير التجميعي، الاستنتاجات الرئيسية للتقييم وهي:

"يمكن استخلاص أربعة استنتاجات عامة من التقييم:

(1) تقرير تجميعي، التقييم المشترك لفعالية وتأثير سياسات برنامج الأغذية العالمي المتعلقة بتحفيز التنمية – المجلد الأول، فبراير/ شباط 2005.
 (2) المرجع السابق.



تشير نتائج التقييم إلى أن البرنامج قد وضع، وإن متأخراً وضمن قيود محددة، توجيهات في مجال السياسات التي تدعو إليها سياسات تحفيز التنمية؛ وقد وضعت هذه التوجيهات بهدف معالجة عدد من النواقص الملحوظة في عمل البرنامج، وبصفة خاصة في مجال التنمية، على أساس أن هدفها الأسمى هو تمكين المهمشين من المشاركة في عملية التنمية والاستفادة منها؛

يرى فريق التقييم أن البرنامج حقق أو يقوم بتحقيق الهدف الأسمى المشار إليه آنفاً، ولو ببعض القيود، وأن سياسات تحفيز التنمية عامل حاسم في هذا النجاح. والواقع أن تنفيذ توجيهات سياسات تحفيز التنمية قد أسهم في زيادة أهمية تدخلات البرنامج بوجه عام؛ وفي تحقيق نتائج متنسقة مع أهداف الحد من الفقر ومتفقة إلى حد كبير مع أولويات وتطلعات الجماعات المستهدفة؛ وفي زيادة استدامة هذه النتائج؛ لذلك يمكن الخلوص إلى أن سياسات تحفيز التنمية سياسات سليمة تستحق مبادئها المزيد من الدعم ومن التنفيذ من جانب البرنامج والجهات المانحة، وخصوصاً في ضوء إمكان تحسين هذه المبادئ لنوعية عمليات البرنامج الأخرى وزيادة أهميتها؛

ساعد تنفيذ سياسات تحفيز التنمية أيضاً على إلقاء مزيد من الضوء على الأدوار الراهنة والمحتملة للبرنامج والمعونة الغذائية في الحالات التي لا تكون حالات طوارئ أو إنعاش بشكل حصري. وقد أكد التقييم عملياً واحداً من الافتراضات الرئيسية في سياسات تحفيز التنمية، وهو أن الغذاء وحده لا يمكن أن يسهم في التنمية كغيره من التدابير

10- على أن التحليل حدد أيضاً مجالات تتعلق بسياسات تحفيز التنمية وتحتاج إلى تحسينات لتعزيز الميزة النسبية والأهمية العامة للأنشطة الإنمائية للبرنامج ومعونته الغذائية. ويمكن لهذه التحسينات أن تتيح للبرنامج القيام بدور أوضح في سياق أطر أوسع للحد من الفقر، باعتباره وكالة الأمم المتحدة الرائدة التي تساهم بالمساعدة الغذائية وما يتصل بها من الدراية الفنية، من أجل حماية أضعف الجماعات وتلبية احتياجاتها التغذوية. وفيما يلي التحسينات المطلوبة:

الحاجة إلى تحسين استراتيجيات البرنامج في مجال الشراكة. ويشير التقييم في الواقع إلى أن مستوى إدراج مساعدات البرنامج على الصعيد القطري في أطر أوسع للسياسات والبرامج يختلف بقدر كبير، وأنه عندما تدرج المساعدات تتجاوز فوائد الأنشطة الإنمائية التي يعززها البرنامج الأثر المحلي وتزيد فرص استدامتها. ولذلك يحتاج البرنامج إلى التحول أكثر من مفهوم للشراكة يعتبر المعونة الغذائية مورداً تُبنى حوله التدخلات، إلى منظور تكمل فيه المعونة الغذائية سائر الموارد في إطار الخطط الوطنية والمحلية للحد من الفقر والإنعاش؛

الحاجة إلى زيادة صقل الاستهداف في تدخلات البرنامج. وقد لاحظ التقييم أن مساعدات البرنامج تغطي المناطق والفئات الضعيفة التي يعجز المشاركون الآخرون عن الوصول إليها. وهذا يعدّ ميزة نسبية حاسمة يمكن أن تُشدد أكثر بمعالجة نواحي القصور في البرمجة والتنفيذ التي تحد من قدرة البرنامج على مساندة فئات معينة من الجماعات الضعيفة (مثل الأسر المحرومة من العمل، والتلاميذ الذين لا يذهبون إلى المدارس، وسكان المناطق النائية)؛

الحاجة إلى تحقيق تقدم مستمر في المسائل المتعلقة بالتغذية التي يرى فريق التقييم أنها لم تعالج وفقاً لتوقعات سياسات تحفيز التنمية، والتي يمكن أن تعتبر مبرراً مهماً للاستخدام المنتظم لعمليات التحويل القائمة على المعونة الغذائية في غير حالات الطوارئ وفي وجود أسواق عاملة⁽³⁾.

التوصيات

11- وحدد فريق التقييم ثلاث توصيات استراتيجية وأربع توصيات تتعلق بالتنفيذ بشأن إجراءات المتابعة من جانب كل من البرنامج والجهات المانحة والمجلس التنفيذي.

التوصيات الاستراتيجية

- ◀ "زيادة إدراج مساعدات البرنامج في أطر أوسع للحد من الفقر؛
- ◀ تحسين استهداف أضعف الجماعات المهمشة؛
- ◀ دمج الأولويات التغذوية في العمليات الإنمائية للبرنامج.

التوصيات المتعلقة بالتنفيذ

- ◀ يجب على إدارة البرنامج والمجلس التنفيذي والجهات المانحة النظر عن كثب في المسائل المتصلة بتوفير الموارد؛
- ◀ تحتاج البرهنة على النتائج والتحليل الفعال إلى التعزيز لتيسير اتخاذ قرارات عن بيئة؛
- ◀ يحتاج المستوى الراهن للأولوية الممنوحة للأهداف الاستراتيجية الخمسة لسياسات تحفيز التنمية إلى إعادة النظر فيه مع تلك أن يقوم بدور محدد في سياق أطر طويلة المدى للحد من الفقر؛ في ضوء الأثر الراهنة للحد من الفقر والتغييرات التنظيمية في البرنامج؛

(3) المرجع السابق.



◀ تحتاج جوانب الاستدامة في الأنشطة الإنمائية في البرنامج إلى مزيد من الاهتمام⁽⁴⁾.

إجراءات البرنامج – الأعمال قيد التنفيذ، واستثمارات للمستقبل

- 12- تتضمن المصفوفة المرفقة لاستجابة الإدارة الاستجابات التفصيلية للبرنامج إزاء توصيات التقييم. وينبغي النظر إلى هذا التقييم من حيث الإجراءات التي يتخذها البرنامج لتعزيز عمليات البرمجة لديه. وقد تم تحديد توصياته الاستراتيجية الثلاث في الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2004-2007) كمجالات تستلزم اتخاذ الإجراءات. ويؤيد التقييم تحليلات البرنامج ويسهم في المزيد من الدروس المستفادة. يتأتى هذا الموجز من أعمال البرنامج المتعلقة بالتوصيات الاستراتيجية الثلاث التي حددها التقييم والتحديات المواجهة والاستثمارات المزمعة.
- 13- وكانت سياسات تحفيز التنمية جزءاً من عملية تغيير متواصلة في البرنامج بدئاً بها في أوائل التسعينات نتيجة لتدهور الموارد الإنمائية واتساع دور البرنامج كوكالة تعنى بالشؤون الإنسانية. وأتاح التقييم ثلاثي الأطراف للفترة 1993-1991 حافظاً للبرنامج لإعادة النظر في منهجه في مجال التنمية. وساعد مشروع التسيير في إيجاد إطار للتخطيط الاستراتيجي والمساءلة والإدارة مقابل النتائج، الأمر الذي أثر في أعمال البرنامج.
- 14- ونسقت الخطة الاستراتيجية الأولى القائمة على النتائج (2004-2007) لتنسيق أنشطة البرنامج مع الجهود الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأثرت خبرات البرنامج في مجال تنفيذ سياسات تحفيز التنمية في صياغة الخطة الاستراتيجية هذه، خصوصاً الحاجة إلى العمل في إطار الشراكات وتركيز الجهود على الأشخاص الأشد تعرضاً للخطر. وتأثرت الأولويات الاستراتيجية الخمس الواردة في الخطة بمجالات التركيز الخمسة المتعلقة بتحفيز التنمية والتي تحدد الأولويات بشأن التغذية والتعليم. أما الأولويات الثلاث لتحفيز التنمية، والتي تركز على اكتساب الأصول وتخفيف وطأة الكوارث الطبيعية والتحول نحو سبل المعيشة المستدامة، فقد أدرجت في الأولوية الاستراتيجية 2 وهي: حماية سبل العيش في حالات الأزمات وتعزيز القدرة على مقاومة الصدمات. كذلك استفادت استراتيجية البرنامج من خبراته في حالات التحول والانتعاش حيث الارتباطات مع التنمية أصبحت أكثر وضوحاً.
- 15- وخلال العامين اللذين جاء بعد إقرار الخطة الاستراتيجية (2004-2007)، نفذ البرنامج عدة تغييرات في برامجه. وأجري التقييم الخارجي أثناء ذلك وأقر فريق التقييم تلك التغييرات وشجع البرنامج على تحسين فعالية برامجه. وقدمت النتائج والتوصيات بشأن التقييم إلى البرنامج في أواخر 2004 أثناء صياغة الخطة الاستراتيجية (2006-2009). وامتدح التقييم خبرات البرنامج في المجالات الاستراتيجية الثلاثة المتعلقة بالشراكة والاستهداف والتغذية وأسهم في الإطار الاستراتيجي الجديد للبرنامج الذي يعكس ما أحرز من تقدم ويهدف إلى تعزيز مساهمة البرنامج في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يلي أعمال البرنامج في هذه المجالات والتحديات المواجهة والاستثمارات المزمعة.

الأعمال قيد التنفيذ

- 16- **الشراكة:** أهمية الشراكة أمر معروف جيداً، وقد أقرتها، بصورة واضحة، الخطتان الاستراتيجيتان على السواء. فالخطة الاستراتيجية (2006-2009) تنص على أنه "...يتعين على البرنامج، في وضع برامجه الإنمائية، أن يسترشد بالاستراتيجيات الوطنية الواسعة في تقديم مساعداته، وينبغي للبرنامج أن يلتمس التعاون مع شركاء لهم برامج سليمة يمكن للغذاء، في إطارها، أن يكمل جهودهم"⁽⁵⁾. وفي العام الماضي، عين البرنامج استشارياً خاصاً بشأن أوراق استراتيجية الحد من الفقر في شعبة السياسات والاستراتيجية ودعم البرامج حتى يتسنى تعزيز المكاتب القطرية في هذه العمليات. وتم توقيع مذكرة تفاهم مع اليونيسيف لتحقيق تحسين مستدام في تغذية الأطفال.
- 17- **الاستهداف:** إن مقدرة البرنامج في تحديد أشد الناس تعرضاً للخطر في المبادرات الإنمائية قد تحسنت من خلال الاستثمارات في تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها. ويعد التحليل الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع الأساس لتحديد مشروعات البرنامج على المستوى القطري. وتتضمن جميع التحاليل معلومات عن الأمن الغذائي ضمن بلد معين والأخطار التي تواجه مجموعات أو أسر بعينها واستراتيجيات سبل المعيشة والمناطق الجغرافية التي تتصف بشدة انعدام الأمن الغذائي ودور المساعدات الغذائية.
- 18- **التغذية:** أنشأ البرنامج، في 2003، إدارة للتغذية ضمن شعبة السياسات والاستراتيجية ودعم البرامج لمعالجة الفجوات في مقدراته لمعالجة سوء التغذية. وفي عام 2004، وافق المجلس التنفيذي على ثلاثة أوراق تتعلق بالسياسات في مجال التغذية وهي: "الغذاء من أجل التغذية: دمج التغذية في أنشطة البرنامج" (WFP/EB.A/2004/5-A/1)، "التقوية بالمغذيات الدقيقة: تجارب برنامج الأغذية العالمي وسبل التقدم" (WFP/EB.A/2004/5-A/2)، "التغذية في حالات

(4) المرجع السابق.

(5) الفقرة 17 من الوثيقة WFP/EB.A/2005/5-A/Rev.1.



الطوارئ: خبرات البرنامج والتحديات التي تواجهه" (WFP/EB.A/2004/5-A/3). كذلك عين البرنامج أخصائيين في التغذية في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية الرئيسية. إضافة إلى هذا، فقد بدأ بتنفيذ برنامج للتدريب في مجال التغذية لفائدة موظفي البرنامج وموظفي الشركاء في التنفيذ.

التحديات الماثلة

- 19- اتخذ البرنامج خطوات للتصدي للمشكلات التي تعترض تنفيذ سياسات تحفيز التنمية، لكن لا تزال هناك تحديات. ولما كان البرنامج يستطيع أن يعمل الكثير لإدراج مساعداته في الاستراتيجيات القطرية للحد من الفقر، فهو يستمر في مواجهة صعوبات في تحقيق الشراكات الفعالة التي يمكن فيها أن تسهم الأغذية في برامج شركاء التنمية. ويعمل البرنامج في مناطق تفتقر إلى الموارد المالية والبشرية الكافية ولا يستطيع دائما أن يعثر على الشركاء الملائمين الذين يرغبون في العمل في هذه المناطق أو يوسعون نطاق أنشطتهم للوصول إلى الجهات المستفيدة من البرنامج. ويواجه البرنامج وشركاؤه عوائق في مجال الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبات في تخطيط الأنشطة وتنفيذها.
- 20- وهكذا، فإن تدهور الموارد اللازمة للبرامج الإنمائية قد أثر في مقدرة البرنامج على تخفيض عدد الفقراء الجياع في العالم إلى النصف. ويتوقع البرنامج أن يسهم في الأهداف الإنمائية للألفية على غرار سائر منظمات الأمم المتحدة، لكن تعهدات الموارد تقل بصورة منتظمة عن أهدافه. ونظرا لعدم كفاية الموارد للوفاء بالاحتياجات المحددة، فإن تأثير مساعدات البرنامج يتقلص. وتعتمد إنجازات البرنامج على جميع الشركاء الذين يفون بالتزاماتهم حتى يتسنى تحقيق الأهداف المسطرة في الاستراتيجيات القطرية.

استثمارات للمستقبل

- 21- يهدف البرنامج إلى استخدام موارده المحدودة على نحو أكثر فعالية، على المستوى القطري، من خلال مبادرات البرمجة المشتركة مع دعم قوي من شركائه في التنمية، وهو يستندب توجيهات بشأن كيفية إدماج المساعدات الغذائية في المناهج المشتركة بين القطاعات. كذلك يعمل البرنامج على تعزيز شراكاته مع المنظمات غير الحكومية لاستقصاء المزيد من المبادرات الاستراتيجية والمناهج المشتركة لمكافحة الجوع.
- 22- وسوف يقدم البرنامج إلى المجلس، في عام 2006، ورقة سياسات تتعلق بالاستهداف وتعتمد على الخبرات في مجال تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها وعلى نتائج تقييم مواضيعي يتم إعداده حاليا من قبل مكتب التقييم. وإقرارا بالصعوبات التي تواجه مساعدة المحتاجين، يهدف البرنامج إلى تعزيز البرامج القطرية لشبكات الأمان لضمان الوصول إلى أشد الناس تعرضا للخطر.
- 23- ومع أن البرنامج يدرج التغذية في جميع برامجها، فإن التصدي لمشكلة جوع الأطفال يعتبر قضية إنمائية مهمة. فنقص التغذية يتسبب في موت 6 ملايين طفل كان من الممكن إنقاذهم. أما أولئك الذين يكابدون الجوع في مرحلة الطفولة، فإن الأضرار التي تحيق بهم تستمر معهم طول حياتهم. فالجوع يؤدي إلى التقزم الجسدي وانخفاض معدل الذكاء وزيادة إمكانات التعرض للأمراض. وهذه الآثار مجتمعة تقوض إمكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول. وينبغي للمجتمع الإنساني أن يعمل متضافرا بهدف توفير الاستثمارات طويلة الأجل واللازمة لاستئصال الجوع بين الأطفال. ويعمل البرنامج مع شركائه لوضع استراتيجية عالمية لهذا الغرض. ويمكن للبرنامج، بدعمه للتغذية والتعليم للأطفال في وقت مبكر، أن يحقق مساهمة مهمة في هذه الاستراتيجية.



**التقييم الخارجي لتوصيات تنفيذ سياسات البرنامج المتعلقة بتحفيز التنمية
ومصفوفة استجابة الإدارة له**

التوصيات ⁽⁶⁾	الجهة المسؤولة عن الإجراءات	الإجراءات التي اقترحتها الإدارة أو بادرت بها
التوصيات الاستراتيجية		
1- زيادة إدراج مساعدات البرنامج في أطر أوسع للحد من الفقر		يوافق البرنامج على التوصيات من 1-1 إلى 3-1. ونظرا لأن وصول البرنامج إلى المناطق النائية والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، حيث تقتصر المشاركة الحكومية الإقليمية أو الجهوية على تنفيذ البرامج، فإن البرنامج غالبا ما يفتقد إلى الموارد. ورغم رسم الخرائط لمختلف انعكاسات الشراكات، فإن البرنامج يواجه قيودا مالية ضمن نظم الشراكات ذاتها.
يجب إيلاء اهتمام أكبر في تصميم المشاريع لآثار الشراكات في مجال التنفيذ، بما في ذلك المسائل المتصلة بتوفير الشركاء للموارد.	1-1 إدارة السياسات والشؤون الخارجية بالتشاور مع إدارة العمليات في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية	ويتضمن دليل تصميم البرامج في البرنامج توجيهات واضحة بشأن تقييم قدرات الكفاءة وتوافر الموارد لدى الشركاء، ويحث على تخطيط الميزانيات بالتشاور مع الشركاء مع مراعاة تكلفة تنفيذ مختلف الأنشطة. وتضع البرامج القطرية للبرنامج ميزانية بشأن بناء قدرات الشركاء وبشأن الدعم غير الغذائي.
2-1 مطلوب مزيد من الانتظام في تشجيع الأنشطة التي تكون فيها المعونة الغذائية مكتملا للموارد الأخرى لا العنصر الرئيسي في التدخل. ويجب أن يترجم ذلك إلى تقديم الدعم إلى الاستراتيجيات والبرامج الوطنية الراهنة التي تتوافر لها الموارد بالفعل.		ويتولى الاستشاري الخاص بشأن أوراق استراتيجية الحد من الفقر في إدارة السياسات



⁽⁶⁾ تقرير تجميعي، التقييم المشترك لفعالية وتأثير سياسات البرنامج المتعلقة بتحفيز التنمية، المجلد الأول، فبراير/ شباط 2005.



التقييم الخارجي لتوصيات تنفيذ سياسات البرنامج المتعلقة بتحفيز التنمية ومصفوفة استجابة الإدارة له

التوصيات ⁽⁶⁾	الجهة المسؤولة عن الإجراءات	الإجراءات التي اقترحتها الإدارة أو بادرت بها
3-1 يجب الاهتمام بشكل أوثق، في صياغة البرنامج القطري والحوار في مجال السياسات، بإدراج المساعدة الغذائية التي يقدمها البرنامج في البرمجة الإنمائية الأوسع نطاقا وفي المناهج القطاعية بوجه خاص، لتوسيع فوائد الأنشطة الإنمائية التي يدعمها البرنامج والمناهج التي تعززها سياسية تحفيز التنمية بحيث تتجاوز المستويين المحلي والمشاريعي. وسيتطلب ذلك تعزيز الحوار في مجال السياسات ومهارات التحليل والاتصال من جانب المكاتب القطرية، فضلا عن توجيه الملائم من جانب مقر البرنامج.		تعزيز التوجهات بشأن مشاركة المكاتب القطرية في أوراق استراتيجية الحد من الفقر والبرامج الإنمائية القطرية. وسوف يعزز البرنامج قدراته في مجال تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في المكاتب القطرية لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي والإعلام عن السياسات القطرية المتعلقة بالأمن الغذائي. وسوف يضع البرنامج دليلا لإدراج المساعدات الغذائية في المناهج المشتركة بين القطاعات وتعزيز البرمجة المشتركة والتكامل مع الوكالات على المستوى القطري. وسوف يعمل البرنامج أيضا مع الشركاء لضمان توافر الموارد بشأن التنفيذ الناجح للبرامج القطرية. وسوف يتقصى البرنامج عن الفرص للتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة والحكومات الوطنية لاستنباط استراتيجيات إقليمية بشأن الأمن الغذائي والتعليم والتغذية ومكافحة وباء الأيدز. ومن بين هذه المبادرات ائتلاف بلدان الساحل بشأن التعليم والاجتماعات الوزارية المشتركة حول التغذية في آسيا وإنشاء قاعدة إقليمية للمعلومات حول الأمن الغذائي والتغذية في أمريكا اللاتينية.
2 - تحسين استهداف أضعف الجماعات المهمشة		يوافق البرنامج على التوصيات 1-2 إلى 4-2. ونظرا لتركيز البرنامج على الخطة الاستراتيجية، وعلى سياسات تحفيز التنمية، فإنه يحتاج إلى أن يركز موارده على الأنشطة التي تتمشى والأولويات الوطنية. ولا يستطيع البرنامج أن يكون بديلا عن الحكومات الوطنية في معالجة احتياجات السكان المعرضين للخطر. وإن البرنامج، بتعزيزه للقدرات الوطنية للحكومات في تصميم وتنفيذ برامج شبكات الأمان الغذائية، سوف يساهم في تحسين الاستهداف حتى يتسنى الوصول إلى الجماعات المعرضة للخطر.



التقييم الخارجي لتوصيات تنفيذ سياسات البرنامج المتعلقة بتحفيز التنمية ومصفوفة استجابة الإدارة له

التوصيات ⁽⁶⁾	الجهة المسؤولة عن الإجراءات	الإجراءات التي اقترحتها الإدارة أو بادرت بها
1-2 مطلوب مزيد من الاهتمام من جانب البرنامج والبلدان المتلقية والجهات المانحة بما للوصول إلى أفقر وأبعد المجتمعات من آثار على توفير الموارد. ويجب على البرنامج أن يورد هذه الآثار بوضوح في تصميم المشاريع.	وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالتشاور مع المكاتب القطرية بشأن تحسين الاستهداف.	ويبين البرنامج في جميع برامج القطرية، مبررات اختيار المجموعات الأشد تعرضا والتكاليف المترتبة على العمل في المناطق التي يصعب الوصول إليها وتكون فيها الإمدادات الغذائية محدودة.
2-2 يجب أن ينظر البرنامج في زيادة تركيز الموارد على عدد أكثر تحديدا من المناطق المفتقرة إلى الموارد في بلد ما. ويجب أن يتم هذا التركيز، إذا كان ذا صلة، من خلال إطار اللامركزية الموجود، للمزيد من المشاركة في استدامة الأنشطة والمناهج الإنمائية.	شعبة المالية وإدارة جمع الأموال والاتصالات (من أجل استعراض الموارد والتمويل طويل الأجل)	وتساعد وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها المكاتب القطرية في تعزيز قدراتها لتحديد أشد الناس فقرا والمجموعات الأشد تعرضا بين أطفال المدارس والمرضى والمسنين، بما في ذلك، الأشخاص الذين يفتقرون إلى الأصول والموارد. ويوسع البرنامج ونظراؤه نطاق البرامج من خلال التطبيقات المنتظمة لتحديد ملامح الأمن الغذائي على مستوى المجتمعات المحلية. وفي حين أن البرنامج يعظم استخدام موارده بالتركيز على العمل في المناطق النائية والأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي، فإن تكلفة المساعدات سوف تزداد نظرا لما يلي: (1) الافتقار إلى موارد الشركاء التكميلية، (2) ازدياد تكاليف النقل والتوزيع. وسوف يستعرض البرنامج آلياته المتعلقة بتكاليف الدعم المباشر وتكاليف التشغيل المباشرة الأخرى في ضوء إطار سياسات التمويل للإبقاء على توازن بين فعالية وكفاءة عملياته.
3-2 مطلوب من البرنامج مزيد من الصقل، بما يخدم الفقراء، للأنشطة التي سيجري تعزيزها والأصول التي سيجري تكوينها بدعم من أغذية البرنامج. فعلى سبيل المثال: (أ) يجب التوسع في التجربة الإيجابية حتى اليوم المتمثلة في استخدام الحصص الغذائية المنزلية لتشجيع الفتيات على الانتظام في الدراسة، وذلك تشجيعا لأطفال أفقر الأسر على المشاركة في الأنشطة المدرسية؛ أو (ب) يجب زيادة التركيز على تكوين الأصول أو تشجيع الأنشطة ذات الصلة بأضعف الجماعات، كالأنشطة الصغيرة لتوليد الدخل.	المكاتب القطرية بدعم من المكاتب الإقليمية وفريق ضمان جودة البرامج	استنادا إلى الأداء السابق للبرامج القطرية والدروس المستفادة من التقييم، يواصل البرنامج التركيز على أشد السكان تعرضا للخطر ودعمهم من خلال البرامج التي تعزز قاعدة ممتلكاتهم البشرية والمادية. وسوف تتواصل صياغة وتصميم المشروعات لتركز على استخدام المساعدات الغذائية بالتضافر مع الموارد الأخرى وترويج مشاركة المجتمع المحلي في جميع الأنشطة. وسوف تركز أنشطة بناء الأصول على تكوين سبل المعيشة لدى السكان الأشد تعرضا



التقييم الخارجي لتوصيات تنفيذ سياسات البرنامج المتعلقة بتحفيز التنمية ومصفوفة استجابة الإدارة له		
التوصيات ⁽⁶⁾	الجهة المسؤولة عن الإجراءات	الإجراءات التي اقترحتها الإدارة أو بادرت بها
		للخطر. وسوف يوسع البرنامج خبراته الإيجابية مستخدماً الحصص المحمولة إلى المنازل لتشجيع ارتياد المدارس والمواظبة عليها من جانب الفتيات والفتيان من أشد الأسر فقراً.
4-2 إن تعزيز التزام البرنامج، بدعم من البلدان المتلقية والجهات المانحة، بمبادرات شبكات الأمان الوطنية بما يتفق ووثيقة السياسات الراهنة المعنونة 'برنامج الأغذية العالمي وشبكات الأمان القائمة على الغذاء'، يحتاج إلى النظر فيه من أجل تقديم دعم أكثر تنظيماً إلى فئات معينة من الجماعات الضعيفة التي لا تحظى من سياسات تحفيز التنمية إلا بتغطية جزئية.	إدارة السياسات والشؤون الخارجية	تساهم البرامج القطرية للبرنامج في البرامج القطرية لشبكة الأمان الغذائية مثل خطة تنمية الطفولة المتكاملة في الهند وإدارة الموارد البيئية لتعزيز التحولات إلى سبل المعيشة الأكثر استدامة في إثيوبيا. وسيواصل البرنامج تكوين حافظته الإنمائية تمشياً مع الصلاحيات القطرية ووضع نماذج بشأن برامج المساعدات الغذائية التي يمكن تصعيدها بسهولة. كذلك سيبنى البرنامج قدرات الحكومات الوطنية لتنفيذ برامج شبكات الأمان الغذائية. وسوف يتم، بحلول منتصف عام 2006، وضع الخطوط التوجيهية المتعلقة بالمساعدات الفنية وبناء القدرات بما يتفق والهدف الخامس الاستراتيجي للبرنامج.
5-2 مطلوب إدراج التحليل الجنساني في تصميم المشاريع وإدراج المؤشرات المراعية للفوارق بين الجنسين في الرصد والتقييم وفقاً للالتزامات البرنامج المعززة تجاه المرأة: "المساهمة في بيئة تسلم بالدور المهم الذي تؤديه المرأة في كفالة الأمن الغذائي للأسرة، وتشجع الرجل والمرأة كليهما على الاشتراك في سد الفجوة بين الجنسين".	وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها المكاتب القطرية	طور البرنامج قدرات تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وفي المقر الرئيسي. وتم تحليل القضايا الجنسانية كجزء من عملية تحليل الأوضاع. كذلك تم تفكيك مؤشرات البرنامج بشأن النتائج والمخرجات وغالباً ما تركز أنشطة البرنامج على تقليص فجوة التمايز بين الجنسين.
6-2 مطلوب حوار معزز في مجال السياسات وتحليل معزز من البرنامج على المستوى القطري للمسائل المتصلة بالجنسين.		وسوف يستعرض البرنامج مجموعة الوسائل والمؤشرات الراهنة لتعزيز قدراته بشأن تحليل قضايا الجنسانية. وسوف يتواصل بناء القدرات والتدريب لفائدة موظفي البرنامج والشركاء ليطضمن تحليل قضايا الجنسانية.
7-2 يجب أن تتناول العمليات الإنمائية للبرنامج المسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة	وحدة مكافحة وباء الأيدز بدعم من	سوف تواصل وحدة مكافحة وباء الأيدز استنباط ونشر الخطوط التوجيهية حول برامج

التقييم الخارجي لتوصيات تنفيذ سياسات البرنامج المتعلقة بتحفيز التنمية ومصفوفة استجابة الإدارة له

التوصيات ⁽⁶⁾	الجهة المسؤولة عن الإجراءات	الإجراءات التي اقترحتها الإدارة أو بادرت بها
البشرية/الإيدز، ولكن ذلك سيحتاج إلى مناهج خاصة بكل سياق وأدوات وآليات للاستهداف، وتوجيه من المقر، وتحديد أوضح للعلاقات مع مجالات التركيز في سياسات تحفيز التنمية، مع وضع تعقد المسألة في الاعتبار.	فريق ضمان جودة البرامج	مكافحة هذا الوباء بحلول ديسمبر/ كانون الأول 2006. كما ستقوم هذه الوحدة، من خلال تمويل الميزانية الموحدة وتخطيط العمل، بتوفير الموظفين والأموال على المستوى الإقليمي لتعزيز برمجة مكافحة هذا الوباء.
دمج الأولويات التغذوية في العمليات الإنمائية للبرنامج	3 -	يوافق البرنامج على التوصيات 1-3 إلى 3-3.
يحتاج البرنامج إلى تعزيز ودمج الجوانب المتعلقة بالتغذية في تدخلاته، ويجب تقديم موارد مرنة لهذا الغرض. وتقدم وثيقة "سياسات الغذاء مقابل التغذية"، التي عرضت على المجلس التنفيذي في مايو/أيار 2004، إشارات استراتيجية واضحة تحتاج إلى أن يحولها البرنامج إلى مبادئ توجيهية تشغيلية.	1-3 دائرة التغذية بدعم من فريق ضمان جودة البرامج	يولي البرنامج، كجزء من رؤيته الاستراتيجية، اهتماما كبيرا لإدراج التغذية في جميع برامج. وتلائم مركبات تشكيلة الأغذية البيئات المحلية وأن السلع الغذائية المقدمة من المستفيدين من البرنامج يتم تقويتها بالمغذيات الدقيقة. ويتضمن دليل التغذية الصادر عن البرنامج توجيهات ملائمة بشأن تصميم التدخلات التغذوية.
من المهم أن يزيد البرنامج وشركاؤه من تطوير البحث عن أفضل الممارسات في استخدام برامج التغذية للحد من آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.	2-3	وتوجد لدى جميع برامج التغذية في البرنامج مؤشرات تغذوية تتفق والمعايير الدولية للقياس. وتهدف نظم الرصد والتقييم إلى تبيان الآثار التغذوية للتدخلات. وتقدم دائرة التغذية دعما لتحسين مراقبة التغذية ورصد النتائج. وسوف يصدر في أواخر 2005، بالتعاون مع المركز الأمريكي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، دليل عن بيانات قياس وشرح معدلات التغذية والوفيات. وتشارك دائرة التغذية حاليا في العديد من المبادرات المتعلقة بأفضل التطبيقات في مجال التغذية ومكافحة وباء الأيدز. كذلك يصدر البرنامج وثائق توجيهية تعتمد على أفضل التطبيقات مع الشركاء، بما فيها اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
يجب، كلما اقتضى الأمر، إدراج مؤشرات التغذية في تصميم المشاريع ورصدها بعد ذلك.	3-3	
توصيات التنفيذ		
يجب على إدارة البرنامج والمجلس التنفيذي والجهات المانحة النظر عن كثب في	1 -	يوافق البرنامج على هذه التوصية ويذكر الجهات المانحة والمجلس أن القضايا المتعلقة





التقييم الخارجي لتوصيات تنفيذ سياسات البرنامج المتعلقة بتحفيز التنمية ومصفوفة استجابة الإدارة له

التوصيات ⁽⁶⁾	الجهة المسؤولة عن الإجراءات	الإجراءات التي اقترحتها الإدارة أو بادرت بها
المسائل المتصلة بتوفير الموارد		بالموارد يجب مناقشتها في ضوء نتائج التقييم. وإن القرارات يجب أن تساعد البرنامج في مواصلة زيادة فعاليته وكفاءته.
1-1 من المهم، في ضوء الدور الأساسي الذي تؤديه موارد تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى في بناء قدرات الشركاء المحليين وتحقيق أهداف سياسات تحفيز التنمية، أن تكفل الجهات المانحة للبرنامج توفير مواردها في المستويات المتفق عليها عند اعتماد المشاريع.	إدارة جمع الأموال والاتصالات بالتشاور مع إدارة العمليات وشعبة المالية	سوف يسعى البرنامج إلى تعظيم حجم الأغذية المقدمة للجهات المستفيدة. وقد وافق المجلس على استراتيجية لتوسيع قاعدة الجهات المانحة لتشمل جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية والقطاع الخاص بحيث يتم جمع الموارد الكافية لتلبية احتياجات جميع البرامج والعمليات المقررة (WFP/EB.3/2004/4-C). وتهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة التمويل من الجهات المانحة التقليدية سواء كانت في القطاع العام أو الخاص وتشجيع الجهات المانحة العرضية لتصبح جهات مانحة بصورة منتظمة واجتذاب مانحين جدد.
2-1 يجب على المجلس التنفيذي للبرنامج أن ينقح، بالزيادة، آليات تخصيص تكاليف الدعم المباشرة، لتمكين المكاتب القطرية (وبخاصة الصغيرة) من العمل وفق اشتراطات سياسات تحفيز التنمية، وعلى الجهات المانحة أن تكفل توفير مواردها في المستوى الذي يحدده المجلس التنفيذي. وسيحتاج هذا أيضا إلى تقييم سلامة وجدوى الإبقاء على المكاتب القطرية التي تدير عمليات إنمائية محدودة للغاية.		وسوف يدرس المجلس، في دورته العادية الثانية لعام 2005، استراتيجية لتعظيم كفاءة التبرعات. وسوف تكون هذه الاستراتيجية أكثر تعددا في أطرافها وأكثر سهولة (مع قيود أقل) وأكثر إمكانات في التنبؤ (بما في ذلك التزامات التمويل متعددة السنوات) وأن تكون في أكثرها نقدية. كذلك يسعى البرنامج إلى تعظيم كفاءة استخدامه للمساهمات من خلال استعراض عملية التسيير (WFP/EB.1/2005/5-C). ولهذا الهدف، فقد وافق المجلس على إنشاء صندوق رأس مال عامل لبيتسنى ضمان استمرار تمويل المشروعات ريثما يتم التثبيت من المساهمات المتوقعة.
3-1 تُستحث الجهات المانحة للبرنامج على النظر في آليات التمويل المتعددة السنوات وفي جدوى التخلي عن بعض الاشتراطات المتصلة بمصادر شراء المساعدات الغذائية أو تخصيص المساعدة لأنشطة معينة، وذلك بهدف دعم مستويات أعلى من الفعالية والكفاءة في العمليات الإنمائية للبرنامج.		وتهدف المشاورات مع الدول الأعضاء، المزمعة في غضون عام 2006، على التركيز على استعراض إطار السياسات المالية في البرنامج، الأمر الذي سوف يتيح فرصة للمضي قدما في ترويج توصيات التقييم.
4-1 يحتاج البرنامج، عند تصميم البرامج القطرية، إلى النظر في إمكان زيادة التركيز الجغرافي للأنشطة الإنمائية في مناطق معينة من بلد ما، أو التوسع في إسناد المهام إلى المؤسسات المحلية (كلما أمكن ذلك)، كوسيلة للحد من مشاكل توفير الموارد.	المكاتب القطرية بمساعدة فريق ضمان جودة البرامج	يوافق البرنامج على توصيات زيادة التركيز الجغرافي على تعظيم الموارد. لكن في معظم الحالات، وحيث يعمل البرنامج مع مؤسسات محلية لامركزية تفتقر إلى الموارد والقدرات، فإن تفويض السلطات ربما لا يحل مشكلات التمويل.



التقييم الخارجي لتوصيات تنفيذ سياسات البرنامج المتعلقة بتحفيز التنمية ومصفوفة استجابة الإدارة له

التوصيات ⁽⁶⁾	الجهة المسؤولة عن الإجراءات	الإجراءات التي اقترحتها الإدارة أو بادرت بها
		وسوف تساعد اتفاقات الشراكة في تحديد الالتزامات المالية للبرنامج وشركائه كما سيسعى البرنامج إلى رفع مستوى ميزانيات الحكومات القطرية والمحلية لاستكمال أنشطته. ومن جهة أخرى، فإن من الضروري تزويد البرنامج بالموارد كما تم الاتفاق عليها، حتى يتسنى تعزيز قدرات شركائه لتنفيذ الأنشطة ولأن يكون لها تأثير على حياة المستفيدين.
2 - تحتاج البرهنة على النتائج والتحليل الفعال إلى التعزيز لتيسير اتخاذ قرارات 'عن بيئة'		يوافق البرنامج على التوصية وهو ملتزم بتنفيذ سياسته بشأن الإدارة القائمة على النتائج على مستوى عموم المنظمة.
1-2 من الحيوي أن تتأكد إدارة البرنامج ومجلسه التنفيذي من أن المبادرات الجارية (التي يراها فريق التقييم ملائمة) لدعم إدراج البرنامج للإدارة القائمة على النتائج (التي تكملها معلومات عن تكاليف الأنشطة البرنامجية) تنفَّذ وتوفر لها الموارد على نحو سليم.	شعبة الإدارة القائمة على النتائج ومكتب مدير العمليات بدعم من الفريق المعني بالمنهج المشترك للرصد والتقييم	يعمل المنهج المشترك للرصد والتقييم، الذي بدأ بتنفيذه في منتصف 2004، بإدراج تصميم ورصد المشروعات القائمة على النتائج من خلال توفير مؤشر معياري وقائمة بالمعايير وتوفير التدريب والدعم بشأن التحليل والإبلاغ. وفي العامين التاليين، سوف تنجح نواتج المنهج المشترك للرصد والتقييم للمكاتب القطرية. ويمكن للبرامج القطرية أن تستفيد من الوسائل والمواد لإدماج الرصد والتقييم في تصميم وتنفيذ الأنشطة. ولن يساعد هذا المنهج فحسب المكاتب القطرية في ترجمة الرؤية الاستراتيجية للبرنامج إلى برامج عملية تمثيلاً مع الأولويات القطرية، بل سيساعد أيضاً الشركاء في تحسين عمليات الرصد والتقييم. وفي الوقت ذاته، فإن نوعية التقارير الموحدة للمشاريع قد تحسنت بفضل التحسينات في ممارسات الإبلاغ السنوية والمنهج المشترك. وسوف تستفيد المكاتب القطرية من سائر التقارير لتحسين إدارة البرامج على المستوى القطري.
2-2 يجب بقدر الإمكان أن تقوم أنشطة الرصد والتقييم التي يدعمها البرنامج على النظم الوطنية الراهنة.		ونتيجة لإضفاء الطابع المؤسسي على خطط العمل، فإن التخطيط والإدارة على أساس النتائج أصبحت الآن جزءاً من عمل كل موظف من الموظفين. وسوف يواصل البرنامج تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج على جميع المستويات.
3-2 يجب أن يكون حساب القيمة الأولية (قيمة النقل/ تكاليف البرنامج) على المستوى القطري	مديرو العمليات وشعبة العلاقات	يوجه دليل تصميم البرامج موظفي البرنامج فيما يتعلق بالحسابات الأولية. ويتوقع من



التقييم الخارجي لتوصيات تنفيذ سياسات البرنامج المتعلقة بتحفيز التنمية ومصفوفة استجابة الإدارة له

التوصيات ⁽⁶⁾	الجهة المسؤولة عن الإجراءات	الإجراءات التي اقترحتها الإدارة أو بادرت بها
<p>– وأيضا في مناطق عمليات البرنامج – أكثر انتظاما، وأن يستخدمه البرنامج أداة لاتخاذ القرارات بشأن طرائق الشراء وفرص استخدام المعونة الغذائية كشكل من أشكال النقل في هذا السياق ذاته. ويحتاج المستوى المطلوب للموارد البشرية والمالية إلى أن يوفر له البرنامج الميزانية الملائمة، وأن يتدعم بعد ذلك بالمخصصات ذات الصلة من تكاليف الدعم المباشر/تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى.</p>	الخارجية	<p>المكاتب القطرية أن تحلل المزايا النسبية للمعونة الغذائية. ويوافق البرنامج على أن هذا يجب أن يكون أمرا روتينيا وينبغي أن يكون عنصرا من استراتيجيات التصفية التدريجية.</p> <p>والتوجهات الحديثة لإدارة العمليات، فيما يتعلق بتبادل السلع والمقايضات، تقتضي من المكاتب القطرية أن تقوم بإعداد دراسات للسوق حتى يتسنى اتخاذ القرارات الملائمة فيما يتعلق بالشراء. وبمساعدة إدارة مشتريات الأغذية، سوف تقوم المكاتب القطرية بإعداد الدراسات السوقية الملائمة قبل تنفيذ أنشطة الشراء.</p> <p>وسوف يقوم البرنامج بإضفاء الطابع المؤسسي على تحليل فعالية التكاليف في عملياته ويقدم التوجيهات المنقحة بحلول نهاية 2006.</p>
<p>3 - يحتاج المستوى الراهن للأولوية الممنوحة للأهداف الاستراتيجية الخمسة لسياسات تحفيز التنمية إلى إعادة النظر فيه، في ضوء الأطر الراهنة للحد من الفقر والتغييرات التنظيمية في البرنامج</p>	3 -	<p>وتعد أولويات تحفيز التنمية والخطة الاستراتيجية الأسس لإبلاغ البرنامج عن التدخلات الأكثر ملاءمة تمشيا مع الأولويات الإنمائية القطرية وأطر الحد من الفقر. وسوف يواصل البرنامج تنفيذ البرامج والمشروعات على أساس التحديات التي ينبغي التصدي لها.</p>
<p>1-3 يجب الإبقاء على أنشطة الغذاء مقابل الأصول رغم صعوبات التنفيذ، وربما إدراجها في مبادرات أوسع، مثل الصناديق الوطنية للبنى الأساسية الاجتماعية، مع وجوب إعادة النظر في تقسيمها إلى ثلاثة مجالات للتركيز، حيث إن ذلك مربك وقليل الأهمية بالنسبة إلى السياقات القطرية.</p>	المكاتب القطرية بمساعدة فريق ضمان جودة البرامج	<p>سوف يتواصل تصميم أنشطة الغذاء مقابل الأصول كجزء من البرامج القطرية تمشيا مع الهدف الثاني من استراتيجية البرنامج وهو "حماية سبل العيش في حالات الأزمات وتعزيز القدرة على مقاومة الصدمات". وسوف يتم تقديم الدعم لتصميم البرامج من خلال المكاتب اللامركزية لضمان جودة البرامج. وسوف يساهم البرنامج فقط في تمويل المرافق الاجتماعية القطرية ومشروعاتها إذا استهدفت توفير فرص سبل المعيشة لأشد الناس تضررا والفقراء على مستوى القاعدة.</p>
<p>2-3 يجب النظر إلى مجالات التركيز والأولويات الخمسة لسياسات تحفيز التنمية باعتبارها مصنفة ضمن فئة أوسع، في ضوء الخطة الاستراتيجية 2004-2007 التي تحدد خمس أولويات استراتيجية شاملة لعمل البرنامج. على أنه يجب زيادة توضيح العلاقات بين</p>	فريق ضمان جودة البرامج	<p>يتم تنسيق الأولويات الراهنة لسياسات تحفيز التنمية وفقا للأهداف الاستراتيجية وسوف تعالج في صياغة البرامج.</p>



التقييم الخارجي لتوصيات تنفيذ سياسات البرنامج المتعلقة بتحفيز التنمية ومصفوفة استجابة الإدارة له

التوصيات ⁽⁶⁾	الجهة المسؤولة عن الإجراءات	الإجراءات التي اقترحتها الإدارة أو بادرت بها
مجالات التركيز الخمسة لسياسات تحفيز التنمية والأولويات الاستراتيجية التي حددتها الخطة الاستراتيجية.		وتشارك إدارات السياسات والشؤون الخارجية وإدارة التعليمات وشعبة الإدارة القائمة على النتائج في ترويج البرمجة رفيعة الجودة من خلال فريق ضمان جودة البرامج. وسوف يقدم هذا الفريق وسائل البرمجة القطرية للحفاظ على العلاقات بين أولويات تحفيز التنمية والأهداف الاستراتيجية. ويقدم دليل تصميم البرامج معلومات تفصيلية عن تصميم وتخطيط البرامج لفائدة المكاتب القطرية.
يجب أن يتصدى البرنامج لضرورة استكمال سياسات تحفيز التنمية بهدف معالجة الفجوات المتعلقة بالبرمجة والتي لا تعد بالضرورة جزءاً لا يتجزأ من المجال الإنمائي، مثل مواجهة احتياجات الحماية الطويلة الأجل لبعض فئات الجماعات الضعيفة، إلى أن يتناولها البرنامج كما يجب أن تقدم لها البلدان المتلقية والمانحة الدعم اللازم.	3-3 إدارة السياسات والشؤون الخارجية	تراعي تقييمات البرنامج مدى هشاشة العاجزين والمسنين في حالات الطوارئ، وفي سياق التنمية، يهدف البرنامج إلى بناء قدرات الحكومات الوطنية لتنفيذ برامج شبكات الأمان بما يلائم احتياجات المجموعات المعرضة للخطر.
من المهم، في ضوء التوصيات السابقة، أن ننظر إدارة البرنامج في تحديث سياسات تحفيز التنمية أو في إعداد مذكرة معلومات توضح علاقات هذه السياسات ب: (أ) أولويات الخطة الاستراتيجية؛ و (ب) التغييرات الواسعة في السياسات التي حدثت في البرنامج؛ و (ج) التغييرات الشاملة التي حدثت في السياسات (مثل وثيقة استراتيجية الحد من الفقر والمناهج القطاعية).	4-3 إدارة السياسات والشؤون الخارجية وإدارة العمليات	تغطي هذه الاستجابة من جانب الإدارة والمذكرة الإيضاحية النقاط التي أثرت في هذه التوصية.
تحتاج جوانب الاستدامة في الأنشطة الإنمائية للبرنامج إلى مزيد من الاهتمام	4 -	يوافق البرنامج على هذه التوصية وسوف يعمل لوضع التوجيهات الملائمة بشأن استراتيجيات الانسحاب.
يجب أن تترد استراتيجيات الانسحاب وما يتصل بها من معالم مرحلية في تصميم المشاريع والبرامج القطرية (أيضا باستخدام تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها). ويجب أن تصمم استراتيجيات الانسحاب بحيث تناسب كل سياق وألا تعني بالضرورة انسحاب البرنامج من بعض البلدان أو من مشروع معين.	1-4 إدارة العمليات (المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية)	سوف يضمن البرنامج أن المكاتب القطرية تقدم التحليل حول البرامج القطرية بهدف ما يلي: (1) إبراز مبررات المساعدات الغذائية، (2) توضيح استراتيجيات الانسحاب أو التصفية التدريجية. وينبغي للمكاتب القطرية، عند الاقتضاء، تبرير مواصلة التدخلات أو التوسع فيها. وسوف يعزز البرنامج شراكاته مع وكالات الأمم المتحدة

**التقييم الخارجي لتوصيات تنفيذ سياسات البرنامج المتعلقة بتحفيز التنمية
ومصفوفة استجابة الإدارة له**

التوصيات ⁽⁶⁾	الجهة المسؤولة عن الإجراءات	الإجراءات التي اقترحتها الإدارة أو بادرت بها
2-4 يجب أن يضطلع مقر البرنامج بما يلزم من العمل التحليلي ووضع المبادئ التوجيهية للإدراج المنتظم لاستراتيجيات الانسحاب على مستوى المكاتب القطرية.		والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات القطرية غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية لتعبئة الموارد ولتحديد استراتيجيات المساعدات الإنمائية المستدامة. سوف تواصل المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي رصد صياغة البرامج وتوفير الدعم.
3-4 يجب أن تحدد، على مستوى البرامج القطرية، سلسلة من التدابير لزيادة إدراج العمليات الإنمائية للبرنامج، حسب الاقتضاء، في الأطر الوطنية للحد من الفقر.	إدارة السياسات والشؤون الخارجية وإدارة العمليات	انظر الاستجابة للتوصية الاستراتيجية 1.

